

## المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021

الجلسة المتخصصة (5): حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الأولويات والفرص والدروس المستفادة من مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة

الثلاثاء، 30 مارس 2021

### 1- المقدمة

نظمت المنظمة الدولية للهجرة بالشراكة مع الاسكوا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، جلسة متخصصة خلال أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021، تحت عنوان " حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الأولويات والفرص والدروس المستفادة من مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة". عُقدت هذه الجلسة المتخصصة يوم الثلاثاء 30 مارس/أذار 2021 وقد هدفت إلى تعزيز إدماج الهجرة في خطاب التنمية وأطر العمل والجهود المبذولة، خاصة في ظل جائحة كوفيد-19. وسعت الجلسة إلى بناء المعرفة وتعزيز الحوار بين المشاركين حول القضايا والتحديات الرئيسية التي تعوق الحوكمة الرشيدة للهجرة في المنطقة وتهدد قدرة المهاجرين على التكيف والصمود أمام الصعوبات. كما وفرت للمشاركين منصة لتبادل الممارسات الجيدة والإنجازات الرئيسية والتحديات بناءً على نتائج أول استعراض إقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

يسّرت هذه الجلسة الدكتورة أميرة أحمد، دكتورة محاضرة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتحدث فيها كل من السيدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية، والسيد عثمان البليسي، مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة الدولية للهجرة، و الدكتورة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان بالإسكوا، والسيد كريم النوري، نائب وزير الهجرة والمهجرين في العراق، والسيد جونثان برنتس، رئيس أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، والدكتور أيمن زهري، أستاذ وباحث في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والرئيس المؤسس للجمعية المصرية لدراسات الهجرة، والسيدة سارة الخطيب من مركز التضامن، وعضوة في المركز الإقليمي للمهجرين والمهاجرين، والسيدة نورهان عبد العزيز من هيئة انقاذ الطفولة في شمال أفريقيا، و الدكتورة إبراهيم عقل مدير معهد العناية بصحة الأسرة في مؤسسة الملك حسين بالأردن.

### 2- الرسائل الرئيسية الصادرة عن الجلسة الخاصة:

- يعد تحقيق الإدارة الرشيدة للهجرة عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. تحتاج الحكومات العربية إلى تسريع جهودها لضمان هجرة آمنة، ونظامية، ومنظمة لحماية المهاجرين وتمكينهم.

- تضمنت المشاركة في الاستعراض الإقليمي الحكومات ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة وفقاً للتعريف الوارد في قرار الاتفاق العالمي للهجرة وتماشيا مع روح نهج 360 درجة، وتعزيز نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله لحوكمة الهجرة. كما تم إحراز تقدم ملموس في ضمان التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الهجرة، كما يتضح ذلك من إنشاء 11 شبكة من شبكات الأمم المتحدة بشأن الهجرة على المستوى الوطني وشبكة إقليمية للأمم المتحدة بشأن الهجرة في المنطقة العربية.
- لقد أحرزت بلدان المنطقة تقدماً في إدماج الهجرة في جهودها الإنمائية. على الرغم من التحديات المهمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فقد تم إحراز تقدم في تنفيذ كل من خطة عام 2030 والاتفاق العالمي للهجرة، لا سيما من خلال إيجاد روابط بين الاطارين الدوليين في الاستجابة لكوفيد-19 وخطط التعافي التي تم تنفيذها.
- يلعب أصحاب المصلحة الغير الحكوميين دوراً حاسماً في التوعية ودعم مجموعات المهاجرين المستضعفة، مثل النساء والفتيات بما في ذلك النساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى جمع البيانات، والتحليل، والبحوث القائمة على الأدلة. تم إبراز أهمية ادماج والاستفادة من مساهمات وخبرات أصحاب المصلحة الأساسيين في المناقشات والجهود الوطنية، والإقليمية المنسقة المتعلقة بحوكمة الهجرة.
- جمع البيانات وتحليلها ونشرها يمثل تحدياً أساسياً، لا سيما فيما يتعلق بالمجموعات الخاصة والأفراد الذين يعانون من أوضاع هشّة، وأكدت الجلسة أهمية الاستفادة من البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر لتوجيه سياسات الهجرة.
- قام مقرر من مشاورات أصحاب المصلحة بشأن النساء والأطفال والشباب المهاجرين بالتوافق مع الحاجة إلى مكافحة التمييز وكراهية الأجانب وإقصاء المهاجرين، وتيسير الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة، والتعليم، والعدالة، وغيرها من الخدمات الأساسية للجميع، ولا سيما لمن هم في أوضاع هشّة، وأهمية الشراكات المكرسة لدعم السكان المهاجرين. وقد تم تحديد العوائق التي تواجه هذه المجموعات للحصول على الحماية والخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي

### 3- المشاركون

حضر الجلسة الخاصة حوالي 134 مشاركاً ومشاركةً بمن فيهم ممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني، ومجموعات المهاجرين، والاكاديمية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والإقليمية، والجهات الإقليمية المعنية بالهجرة، والتنمية المستدامة، وممثلون عن الجهات المنظمة، وهم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في المنطقة العربية، وجامعة الدول العربية.

#### 4- جدول اعمال الجلسة

السيدة إيناس فرجاني	ملاحظات الترحيب ونظرة عامة على عملية مراجعة الميثاق العالمي للهجرة	١٠ دقائق
السيد عثمان البلبيسي	الدكتورة سارة سلمان	
السيد جونثان برنتس	موجز عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي والطريق إلى الأمام لصندوق النقد الدولي	7 دقائق
السيد كريم النوري	تجربة العراق في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة	7 دقائق
الدكتور أيمن زهري	النتائج الرئيسية من مشاوره أصحاب المصلحة المتعددين حول تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة للمراجعة الإقليمية في المنطقة العربية	7 دقائق
السيدة سارة الخطيب	النتائج الرئيسية من مشاوره أصحاب المصلحة حول النساء والأطفال والشباب	7 دقائق
السيدة نورهان عبد العزيز	الوصول إلى الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية للمهاجرين في ضوء جائحة كوفيد-١٩	7 دقائق
الدكتور ابراهيم عقل	جلسة سؤال وجواب واختتام	٣٠ دقيقة

#### 5- سير الجلسات ومضمون العروض

أفتتح السيد عثمان البلبيسي، مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظمة الدولية للهجرة عثمان الجلسة المتخصصة وأشار أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يأتي في الوقت المناسب لنشر نتائج مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول في المنطقة العربية للاتفاق العالمي للهجرة، المُنعقد في شهر فبراير الماضي، ومن ثم تأكيد الروابط العميقة بين كلا الإطارين الدوليين وبالأحرى ما بين الهجرة والتنمية المستدامة. وأشار السيد عثمان لمشاركة ممثل دولة العراق، وهي دولة رائدة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، لتقديم تجاربهم الوطنية في تنفيذ كلا الإطارين. وأكد ان الاتفاق العالمي للهجرة متجذر في خطة عام ٢٠٣٠ وكلا الإطارين يكرسان الرؤية القائلة بإمكانية تحقيق فوائد هائلة للمجتمعات عندما تتم إدارة الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة وعندما تتم حماية المهاجرين وتمكينهم. وأكد كذلك أن المؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية كان منصة مفتوحة وشاملة حيث فتحت المجال للدول الأعضاء، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، لإبراز الإنجازات والفرص الرئيسية فيما يتعلق بإدارة الهجرة في

منطقتنا. كما اتسمت عملية الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية بشموليتها مع عدد من المشاورات التي أجريت مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة، تماشيًا مع روح النهج الشامل للحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأكمله، وشمل أصحاب المصلحة ممثلين عن مؤسسات حكومية مختلفة على مستويات مختلفة، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وغيرهم. وأشار أن بعد نجاح مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول، يجب أن ينتقل تركيزنا الآن نحو البناء على أفضل الممارسات المشتركة، وتعزيز القدرات. وناكد أن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة يبدأ على المستوى المحلي في عملنا وحياتنا اليومية، لذلك يجب العمل على تعميم الهجرة في كافة جهود التنمية المستدامة. وقد تم الإشارة إلى جائحة كوفيد-19 في مؤتمر استعراض الاتفاق العالمي للهجرة باعتبارها عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة حيث إنها أدت إلى إعادة توجيه موارد بشرية ومالية هامة. ومع ذلك، ينبغي استغلال هذه الجائحة كفرصة للعمل على طرق مبتكرة جديدة وإعادة البناء بشكل أفضل. سيكون مهم للغاية إدراج المهاجرين ومراعاة قضايا الهجرة في خطط التعافي وحملات التطعيم بالخصوص حيث يسعى العالم إلى إعادة البناء معًا بشكل أفضل، مع العلم أنه لا يوجد أحد آمن حتى يكون الجميع منا آمنين.

وضحت السيدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية، أن أزمة كوفيد-19 لها تأثير كبير وحاد على الهجرة بشكل غير مسبوق وعلى نحو غير متوقع، وقد ألفت بظلالها على المهاجرين واللاجئين والنازحين بصفة خاصة. وكدت ان الازمة قد أثبتت حاجة اتخاذ إجراءات سريعة والعمل على تقليل تداعياتها على هذه الفئات والمجتمعات المستضيفة لهم من خلال التعاون والتنسيق والحوار والبرامج المشتركة بين مختلف الأطراف ذات الصلة. وكدت اهمية الاتفاق العالمي للهجرة لمساعدة الدول بالتعاون مع الأطراف الأخرى على إدارة الهجرة بطريقة مناسبة وفعالة ووضع سياسات قابلة للتنفيذ تصب في مصلحة المهاجرين والدول المستقبلية والمرسلة لهم كذلك. وعلى الرغم من الطبيعة غير الملزمة للاتفاق العالمي للهجرة والظروف الاستثنائية والمعقدة التي يمر بها العالم حاليا، إلا أن استجابة الدول العربية الاعضاء كانت ملحوظة و ١٣ دولة حتى الان قامت بإعداد تقاريرها الوطنية الطوعية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق يعد دليل على وعي الدول بأهمية تنفيذ الاتفاق العالمي لمواجهة التحديات في مجال الهجرة واعتمادها الاعتماد عليه من أجل تعزيز سياسات الهجرة وحوكمتها والتعاون بشأنها. وتحرص الأمانة العامة على الاستمرار في التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية - وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) - بهدف تنسيق الجهود وتجنب الازدواجية في العمل وتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء ورفع الوعي وتقديم المشورة وضمان المشاركة الفعالة للدول في عملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة على مختلف المستويات.

رحبت سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لشؤون السكان، بالإسكوا بالسادة الحضور وشكرت المنظمين على إتاحة الفرصة للمشاركة ببرز خلاصات الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة. وأشارت إنه نتج عن هذا المؤتمر، الذي شارك فيه نحو ٥٠٠ مشارك يمثلون مختلف أصحاب المصلحة، العديد من الرسائل الرئيسية التي سيتم عرضها المنتدى العالمي للهجرة الذي سيعقد في ٢٠٢٢. ويمكن تلخيص هذه القضايا كالتالي:

- توسيع مسارات الهجرة والحد من الهجرة غير النظامية وذلك من خلال اعتماد مجموعة من التدابير منها ابرام الاتفاقات الثنائية وتطوير اجراءات دخول شفافة وبالإضافة الي برامج توجيهية قبل المغادرة وبعد الوصول للمهاجرين.
- تكثيف العمل على الصعيد الوطني والإقليمي للتصدي للدوافع السلبية والعوامل الهيكلية التي تجبر الناس على مغادرة بلدانهم واللجوء في بعض الاحيان الي مسارات غير آمنة وغير نظامية.
- ضمان وصول المهاجرين الي الخدمات الاساسية وهذا موضوع رأيناه تحديداً في ظل أزمة كوفيد-19 بغض النظر عن حالة الهجرة وضمن ذلك خدمات الصحة بما في ذلك الصحة الإنجابية الجنسية والتعليم. وأيضاً في سياق الجائحة اهمية توفير اللقاءات للجميع بمن فيهم المهاجرين بغض النظر عن حالة الهجرة مجاناً او بسعر منخفض بدون تأمين.
- حماية وتمكين العمال المهاجرين نظراً لاستضافة المنطقة العربية لأعداد كبيرة من العمال المهاجرين من حول العالم. حماية وتمكين العمال المهاجرين يمكن ان تتم من خلال تكثيف الجهود لمواءمة قوانين العمل والقوانين الأخرى مع معايير العمل الدولية وحقوق الانسان لضمان التغطية الاوسع للعمال المهاجرين بمن فيهم العمال المنزليين الذين تم التأكيد عليهم كقناة مستضعفة ضمن العمال المهاجرين. كذلك الحاجة على العمل لتغيير انظمة الكفالة المعتمدة في بعض الدول العربية، وتوسيع تفتيش العمل، وتحسين حماية الاجور، وخفض تكاليف التوظيف وعدم تحميلها للمهاجرين، وتوسيع الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والمكافئات بالمنطقة وخلق بيئة تمكينية للتحويلات النقدية، وتسهيل تسوية اوضاع العمال المهاجرين في وضع غير نظامي.
- حماية المهاجرين الاكثر ضعفاً وضمان حقوق الانسان لجميع المهاجرين وذلك من خلال العمل على العدد من المواضيع منها دمج منظور المساواة بين الجنسين في سياسات الهجرة وان تشمل ايضا تدابير لمكافحة التمييز بين الجنسين والعنف على اساس نوع الجنس. وكذلك اعتماد تدابير لضمان الحماية الاجتماعية، ورعاية الأطفال المهاجرون، وكذلك ضرورة تعزيز نظم الوطنية لحماية اطفال المهاجرين والأطفال الذين تركهم ذويهم المهاجرين في بلدان المنشأ.
- أيضاً الحاجة الي تكثيف الجهود النامية لحماية جميع المهاجرين في حالة الخطر واناقد ارواح ومكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وادارة أفضل للحدود والحد من تدابير العودة غير الطوعية وإنهاء ممارسات حجز المهاجرين ويجاد بدائل لها وحظر احتجاز الاطفال المهاجرين.
- التأكيد على العودة الامنة للمهاجرين والعمل على اعادة دمجهم في مجتمعاتهم المنشأ في حال العودة.
- إشراك وسع لمختلف اصحاب المصلحة في حوكمة الهجرة. والتأكيد على أهمية هذا الدور والحاجة إلى تفعيل التعاون بين الجميع وذلك من خلال تعزيز التشاور والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي.
- ضرورة توفير النصوح والبيانات ذات صلة للمهاجرين للتمكن من تطوير سياسات تقوم على الأدلة تراعي اختلاف احتياجات المهاجرين وأولوياتهم. وأيضاً للمساعدة في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.
- تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي والثنائي بشأن الهجرة لإيجاد حلول للتحديات المشتركة وحماية المهاجرين ويسهل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

أكد السيد جونثان برنتس، رئيس أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الارتباط بين الاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة. كانت مشاركة عالية في الاتفاق العالمي للهجرة لم تقتصر على مشاركة عليا من الدول الأعضاء فقط، فالعديد من المداخلات سلطت الضوء على أهمية المقاربة القائمة على مشاركة المجتمع بأكمله وسعدنا أن نرى مدى مشاركة أصحاب المصلحة بشكل هادف في هذا الاستعراض الإقليمي. أشار السيد جونثان برنتس في حديثه إلى التالي:

- أولاً: من المهم الحفاظ على زخم الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة. لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه يقتصر على مؤتمر واحد أو حدث واحد أو نتيجة واحدة، يجب أن يعمل المجتمع الدولي على نسج عملية أو سلسلة من المناقشات معاً عبر مجموعة من الأماكن مع مجموعة من المشاركين المختلفين على مدار العام لاكتساب فهم أفضل للقضايا الإقليمية ودون الإقليمية.
- ثانياً: تقف شبكة الأمم المتحدة، سواء على المستوى العالمي، أو الإقليمي، أو الوطني، على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء والشركاء في دعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. لقد قمنا بتطوير مواد إرشادية ووسائل مساعدة فنية وأدوات أخرى لإدخالها في آلية بناء القدرات الخاصة بالاتفاق العالمي للهجرة ولا سيما مركز شبكة الهجرة. ترحب شبكة الأمم المتحدة باهتمام الدول الأعضاء والشركاء الآخرين بهذه البرامج والشرع في تفعيلها حتى نتمكن في العام المقبل من إبراز استحقاقات الاتفاق العالمي للهجرة فعلاً. شبكة الأمم المتحدة ستواصل تشجيع هياكل تنسيق الشبكة على المستوى الإقليمي كعنصر رئيسي في توفير الدعم في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. تم إطلاق مركز شبكة الهجرة " Migration Network Hub" في مارس 2021 للمساعدة في مشاركة ونشر المعرفة المتعلقة بالهجرة والممارسات الجيدة ومبادرات الاتفاق العالمي للهجرة بين الممارسين وأصحاب المصلحة ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها.
- ثالثاً: الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء الذي يعمل الآن بكامل طاقته ويمول أول سبعة برامج مشتركة لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، ويعد أول أداة تمويل أساسية مخصصة حصرياً لجميع الإجراءات في مجال الهجرة. ستواصل شبكة الصندوق الاستئماني تركيز جهودنا في توفير الدعم التقني لجميع الدول الراغبة في الاستفادة من هذا الصندوق من خلال ضمان وجود توازن جغرافي، وتأكيد الالتزام كامل مبادئ الاتفاق العالمي للهجرة، وكذلك إعطاء علاوة على الجودة والطبيعة المبتكرة للبرامج المشتركة. نشجع جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على تقديم مقترحات لبرامج مشتركة وتقديم مذكرة مفاهيمية من خلال منظومة الأمم المتحدة، حيث ستواصل اللجنة التوجيهية مراجعة المقترحات خلال هذا العام.

بدأ السيد كريم النوري وكيل وزير الهجرة والمهجرين، جمهورية العراق، بشكر السادة المنظمين، أبدى سعاده بمشاركة وزارة الهجرة والمهاجرين العراقية في هذا المنتدى التنموي والإقليمي العام، لتعرض العراق تجربتها الوطنية في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتطوير نظام إدارة الهجرة. لقد مر أكثر من عامين منذ ان اعتمدت العراق الاتفاق العالمي للهجرة وهو راسخ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويسهم في العديد من اهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص يدعم الاتفاق العالمي للهجرة بشكل مباشر الهدف رقم ١٧ في اهداف التنمية المستدامة؛ تسهيل الهجرة وتنقل الأشخاص بشكل منظم ومنظم. منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة ركزنا على بناء قدراتنا الوطنية لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية.

**أولاً:** شرعت العراق بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة في تحديد قاعدة الأدلة الخاصة بالهجرة حيث أجرت أول ملف وطني للهجرة وتقييم شامل لمؤشرات حوكمة الهجرة. لقد تغير الكثير فيما يتعلق بالهجرة في العراق في السنوات العشر الماضية لقد أصبحت تدفقات الهجرة معقدة بشكل متزايد ولعل العراق الدولة الأكبر في العالم العربي التي تشهد نزوح أو هجرة جماعية داخل حدودها. إن العراق بلد المنشأ، ومقصد للهجرة وأصبحت الخلفيات في العراق أكثر تنوعاً وزيادة نظراً لعدد العراقيين الذين يهاجرون إلى الخارج.

**ثانياً:** باستخدام قاعدة الأدلة هذه واستراتيجية الحكومة بأكملها لإدارة الهجرة في العراق على المدى الطويل، شملت عملية صياغة الاستراتيجية الوطنية للهجرة أكثر من ست وزارات ومؤسسات حكومية مساندة. تعتبر الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة توثيقاً للاتفاق العالمي وتتضمن هذه الاستراتيجية معظم التزامات القانونية وتتوافق مع أهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية الوطنية ولا سيما الأهداف الأولوية للهدف رقم ١٤، وخطة العراق سنة ٢٠٠٣، وخطة الحلول المستدامة للنزوح والهجرة الداخلية والخارجية.

**ثالثاً:** أنشأت العراق مجموعات عمل مشتركة بين الوزارات لتنفيذ خطتها. حيث أولاً، وعلى مستوى صنع القرار، أنشأ السيد رئيس مجلس الوزراء اللجنة العليا لمتابعة أوضاع العراقيين في الخارج. وعلى مستوى العمل، أنشأت فريق العمل التقني وفريق عمل متخصص لمتابعة تنفيذ كل ركيزة من ركائز الاستراتيجية الوطنية للهجرة.

**رابعاً:** يركز العراق في إدارته على تحديد وتقدير إجراءات الهجرة في المستقبل من أجل الفحص والتقييم والاحالة المناسبين ويتم العمل على توسيع قدرات التنسيق الحكومي على مستوى المحافظات، وتطوير الإجراءات الموحدة في حالة الادمج وبيدأ العراق قريباً في تجربة نظام جديد للمهاجرين العراقيين بدعم قائم على الاحتياجات.

وقد اشار العراق الى قضيتين أساسيتين في التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ الاتفاق العام العالمي للهجرة تتمثل في اثنين من اهداف الاتفاق العالمي للهجرة التي لها أهمية خاصة للعراق.

**الهدف رقم ٢** باعتباره أهم في السياق الوطني الذي ينص على التقليل من الحد الأدنى للتوابع السلبية والعوامل الهيكلية التي تضطر الناس على مغادرة بلاد نهم المنشأ. وأكد أنه من الأفضل القيام بذلك من خلال التنمية الوطنية القوية التي تمت مناقشتها في هذا المنتدى. رحب السيد كريم النوري بالتبادل المهم لأفضل الممارسات والخبرات في هذا المجال.

**الهدف رقم ٢١** العودة المستدامة وإعادة إدماج العائدين باعتباره هدف رئيسياً آخر يستفيد بقوة من التنمية الوطنية التي تتعلق بالعودة. إن عملية العودة بحاجة إلى بنية تحتية وخدمات لازمة لضمان مساعدة مستديمة على المدى الطويل. الآن يسود السلام في العراق تدريجياً فقد عاد معظم النازحين إلى ديارهم بينما توجد تحديات بالعمل في الوقت المناسب، وربما تتطلب هذه التحديات ديناميكيات تنسيقية قوية بين الوكالات وطرقاً جديدة للعمل. الطبيعة المعقدة وترابط الهجرة والتنمية تفرض أن اعتماد نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره على دمج الاهداف في مسار عمل واحد متماسك. هذه المبادئ هي في صميم الاستراتيجية الوطنية للهجرة لوزارة الهجرة والمهجرين.

وختم السيد النوري كلمته بتكرير رسالة معالي وزيرة الهجرة والمهجرين في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الاخير حول الاتفاق العالمي للهجرة بالمنطقة العربية. حيث أعلنت معالي الوزير على أن العراق تنضم إلى مبادرة الدول الرائدة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة حيث كان هذا تعبيراً عن التزام العراق بالاتفاق العالمي

للهجرة الأول من نوعها. وسيقدم العراق تقريره الوطني الطوعي الي المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول اهداف التنمية المستدامة بصفتنا دولة رائدة للاتفاق العالمي للهجرة.

اشار الدكتور أيمن زهري، الجامعة الامريكية بالقاهرة، أن الاتفاق العالمي يستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية؛ (1) محورها الناس، (2) التعاون الدولي (3) السيادة الوطنية، (4) سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة، (5) التنمية المستدامة، (6) حقوق الإنسان، (7) مراعاة النوع الاجتماعي، (8)يراعي الأطفال، (9) نهج الحكومة بكامله، (10) نهج المجتمع بكامله.

فيما يتعلق بنهج المجتمع بكامله: يشجع الاتفاق العالمي للهجرة على القيام بشراكات واسعة بين أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة الهجرة بجميع أبعادها. رغم ذلك، أفاد غالبية أصحاب المصلحة الذين استجابوا لاستطلاع أصحاب المصلحة بعدم رضاهم عن مدى تطبيق هذا المبدأ. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتوجيهها نحو المزيد من تطبيق هذا المبدأ المهم. يمكن لأصحاب المصلحة المساهمة في متابعة ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة من خلال العديد من الوسائل والأدوات المختلفة.

فيما يتعلق بتطبيق / إدراج النهج القائم على حقوق الإنسان لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، ومتابعته، ومراجعتة في المنطقة العربية، في الواقع، أفاد غالبية أصحاب المصلحة الذين استجابوا لاستطلاع أصحاب المصلحة بأنهم غير راضين عن مدى تطبيق هذا المبدأ. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتوجيهها نحو المزيد من تطبيق هذا المبدأ المهم. على الرغم من الممارسات الواعدة التي أبرزها بعض المستجيبين، هناك حاجة إلى مزيد من التدخلات والإجراءات. ويمكن قول الشيء نفسه عن تطبيق / تكامل النهج المراعي للنوع الاجتماعي وكذلك النهج المراعي للطفل.

اشارت السيدة سارة الخطيب، مركز التضامن، أن مجموعة مهمة من التوصيات انبثقت من المشاورة الإقليمية التي عقدت في ١٥ فبراير، والتي نظمتها المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف في المنطقة العربية بمشاركة واسعة من مختلف أصحاب المصلحة. وذكرت التوصيات الرئيسية التي خرجت بها هذه المشاورة:

- أولاً: من أبرز التوصيات تحسين توفر وجودة البيانات المصنفة حسب الجنس، والوضع الاجتماعي والاقتصادي للعمال المهاجرين، وتسهيل الوصول إلى المعلومات.
- ثانياً: تم التأكيد أيضاً على ضرورة إصلاح أنظمة الهجرة الحالية إعادة صياغة نظام الكفالة، بما يضمن التوظيف الأخلاقي للعمال المهاجرين، ويمنعهم من دفع رسوم التوظيف غير القانونية، ويضمن مشاركتهم في التدريب الفعال. وبرامج التوجيه مع الوصول إلى المعلومات قبل المغادرة من بلدانهم وعند وصولهم إلى البلد المضيف.
- ثالثاً: يجب إعادة صياغة نظام الكفالة بطريقة تضمن التغطية الكاملة لهم في تشريعات العمل، بما في ذلك العمال المنزليون، وأن تتماشى تشريعات العمل مع المعايير الدولية، مدعومة بآليات رقابة قوية، وآليات تظلم، والحصول على مأوى مناسب، والوصول إلى العدالة والنقاضي ومحاسبة المخالفين. وبالمثل، فإن ضمان حرية تنقل العمال المهاجرين بين أصحاب العمل أمر ضروري، لمنحهم تصاريح إقامة حتى يتمكنوا من التقدم لوظائف جديدة.



- **رابعاً:** علاوة على ذلك، من المهم إيجاد بدائل لعقوبات التوقيف والترحيل، وحظر خطاب الكراهية والممارسات، والتمييز، والاستغلال، وخاصة تجاه العمال غير المسجلين. وتم التأكيد على إدراج العاملات المهاجرات في أنظمة الحماية الاجتماعية والصحية، والضمان الاجتماعي، وبرامج العفو، والحماية من سرقة الأجور، والحق في الوصول إلى جميع الخدمات، خاصة في ظل الجائحة. كما تم التأكيد على وكالة العمال المهاجرين، والحق في إدارة شؤونهم وأموالهم، وحققهم في التنظيم والمفاوضة الجماعية، بالإضافة إلى إدراجهم في القوانين الوطنية التي تكافح العنف ضد المرأة.

شاركت السيدة نورهان عبد العزيز، هيئة انقاذ الطفولة، النقطة الرئيسية التي أثارها أصحاب المصلحة في نقاش حقوق الأطفال والشباب المهاجرين: وهي أهمية حماية الأطفال المهاجرين على أساس الحاجة، وليس على أساس الوضع، وإدماجهم في النظم والخدمات الوطنية بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وأشارت ان هناك أيضاً حاجة للنظر في وكالة هجرة الأطفال والشباب، والاستماع إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم. وعرضت السيدة نورهان التوصيات الرئيسية من مشاورة أصحاب المصلحة والتي ركزت بشكل أساسي على الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساواة وشاملة على جميع المستويات.

**أولاً:** تعزيز النظم الوطنية لحماية الطفل وتعزيز التعاون عبر الحدود والتعاون العبر الإقليمي الذي يراعي احتياجات الأطفال. ولذلك من المهم تعزيز قدرة القوى العاملة في الخدمات الاجتماعية وبالتحديد الأخصائيين الاجتماعيين باعتبارهم جوهر نظام حماية الطفل للأطفال المهاجرين. كما أنه من المهم عند وضع الإجراءات مراعاة المصلحة الفضلى للأطفال، وضمان توفير المعلومات حول خدمات الأطفال المهاجرين بطريقة تراعي الطفل.

**ثانياً:** وضع حد لاحتجاز الأطفال المهاجرين – الذي لا يزال يمارس، وحظر احتجاز المهاجرين للأطفال في التشريعات الوطنية، ووضع خيارات رعاية واستقبال مناسبة للأطفال المهاجرين وأسره بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية.

**ثالثاً:** ضمان توفر الخدمات والوصول إليها للمهاجرين. فيجب معالجة إدماج الشباب والمهاجرين في أنظمة التعليم الوطنية، والاعتراف بمؤهلاتهم التعليمية السابقة، وتسهيل الوصول إلى العمل الذي يرتبط مباشرة بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. يجب توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية -بما في ذلك الخدمات الصحية والتطعيم لجميع الأطفال بغض النظر عن حالة الهجرة الخاصة بهم والتي لا تساهم فقط في الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار، ولكن أيضاً الهدف ١٠ بشأن الحد من عدم المساواة.

**رابعاً:** التأكد من أنه عندما تكون العودة إلى بلدان المنشأ ضرورية، فإن الإجراءات تراعي الطفل. لضمان ذلك، يجب وضع سياسات لحماية وحدة الأسرة، وضمان عدم فصل الأطفال عن والديهم من خلال عمليات الترحيل.

**وأخيراً:** معالجة القضايا التي تخص الأمهات المهاجرات وأطفالهن. من خلال:

- إجراء مراجعات وإصلاحات مراعية للاعتبارات الجنسية، مراعية وللأطفال في قوانين ولوائح تسجيل المواليد، والجنسية لتمكين النساء من تسجيل أطفالهن ونقل الجنسية إلى أطفالهن، لتجنب



انعدام الجنسية الذي يساهم في نهاية المطاف في تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين.

- إدراج الأطفال الذين تركهم آباء مهاجرون وراءهم في تدابير الحماية الاجتماعية، ورعاية الأطفال في البلدان الأصلية، وإدراج الأطفال المولودين لأمهات مهاجرات في تدابير الحماية الاجتماعية ورعاية الأطفال في البلدان المضيفة.

وختمت رسالتها بتكرار أهمية معالجة التمييز ضد المهاجرين على جميع المستويات، وتعزيز إدماج المهاجرين بطريقة تفيد الأطفال المهاجرين وتمكنهم من المساهمة بشكل إيجابي في المجتمعات التي تستضيفهم.

بدأ الدكتور ابراهيم عقل، من مؤسسة الملك حسين، الحديث بالإشارة مرة أخرى إلى أن جائحة كوفيد-١٩ قد شكلت عائق رئيسي على التنمية المستدامة. ومن هنا اشار إلى أهمية الصحة كمدخل رئيسي للتنمية المستدامة وللتعمق أكثر إلى أهمية الصحة الإنجابية، والجنسية، والخدمات ذات العلاقة بالحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. تكلم الدكتور عقل على أثر عدم توفر هذه الخدمات تحديداً للفئات الأكثر هشاشة مثل المهاجرين واللاجئين والنازحين وكذلك الى الحاجة الماسة للتنسيق مع الشركاء الحكوميين للاستجابة لمثل هذه الاحتياجات الخدمية للمهاجرين. وقد أدت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة إلى الحد من عمليات الأخصائين الاجتماعيين الميدانيين ومديري الحالات، مما قلل من قدرتهم على تقييم نقاط الضعف، وتحديد خيارات الرعاية المناسبة، والوصول المحدود إلى خدمات الصحة الجنسية، والإنجابية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية منذ ظهور جائحة كوفيد-١٩ بسبب قيود الحركة والنقل. بعض الدول بدأت برامج التطعيم ولم تأخذ في الاعتبار المهاجرين في برامج وخطة الاستجابة لهذا الوباء سواء من حيث الفحوصات أو من حيث التطعيم أو تزويد الرعاية. في بعض الدول نجد أن المهاجرين إذا أصيبوا قد يحتاجوا مستوى رعاية متقدمة بما في ذلك توفير غرفة العناية المكثفة وأجهزة التنفس، كما نجد أنهم يواجهون صعوبة في الحصول على مثل هذه الخدمات. كما إن المهاجرين واللاجئين في كثير من الدول غير مشمولين ضمن برامج التأمين الصحي أو، برامج الحماية الاجتماعية. تلك باختصار هي أهم التحديات بالإضافة إلى ما يتعلق بالصحة النفسية، وأثار الجائحة، وقلة الحركة للمهاجرين، وتحديداً للمهاجرين الذين لم يستطيعوا العودة إلى ديارهم أو، التواصل مع عائلاتهم.

تلعب منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في لزرع المساواة، نحتاج إلى تعميمها والتفكير فيها. ويجب أن يتضمن التعافي من كوفيد-١٩ المهاجرين والفئات السكانية الضعيفة في جميع خطط الاستجابة الخاصة به وإلا فلن نتمكن من التعافي.